

تسويق حكومي لمهام الجيش الجزائري خارج الحدود

تحذيرات من توريط المؤسسة العسكرية في وحل المستنقعات الإقليمية

مع إقرار برلمان الجزائر نهائياً مشروع تعديل الدستور، وجه وزير العدل بلقاسم زغماتي رسائل طمأنة للشارع ينفي من خلالها التوقعات بتسريع الدستور الجديد لمشاركة الجيش خارج حدوده، مشيراً إلى أن الأمر سيقترن على المساهمة في جهود حفظ السلام، لتعكس هذه التصريحات بذلك تردد السلطة وتوجسها من التورط في مستنقعات الصراعات الإقليمية.

صابر بليدي

وأضاف "أفراد الجيش الذين ينتقلون في مهمة من هذا النوع ليس للحرب، وإنما العكس تماماً هو الحفاظ على السلم.. هذا مبدأ ثابت في دستورنا منذ الاستقلال (1962) إلى اليوم، فجيشنا لا يخوض حروباً خارج التراب الوطني".

وباستثناء مشاركة الجيش الجزائري في الحروب العربية - الإسرائيلية في 1967 و1973، لم يسجل له أي حضور في أي مستنقع حربي، وكانت مغادرته للتراب الوطني في مهام إنسانية نادرة. وربط المؤيدون لرفع الحظر الدستوري، بالتهديد الذي يطال المصالح الجزائرية في المنطقة، خاصة في ظل تدهور الأوضاع الأمنية والعسكرية على الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية، خاصة وأن حادثة "تغنتورين"، التي استهدفت محطة غازية كبرى في جنوب البلاد سنة 2013 من طرف جماعة إرهابية، ثبت أنها كانت تتحرك عبر الشريط الحدودي المذكور.

إلا أن معارضين للمشروع يعتبرون أن رفع الحظر هو مقدمة لتوظيف الجيش الجزائري، الذي يعتبر من أكبر وأقوى الجيوش بالمنطقة، في صراعات تخدم القوى النافذة في المنطقة، وأن الخطر لا يكمن في مهام حفظ الأمن والسلم في بؤر التوتر، بقدر ما يكمن في المستنقعات المستعصية التي قد يجبر الجيش الجزائري إليها، كالحرب على الإرهاب والجريمة المنظمة والصراعات الداخلية. ويذكر البند 31 من الدستور الجديد، بأنه "يمكن للجزائر في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم، بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان".

لكن إضافة مسوغ آخر في نفس السياق يسمح بـ"مشاركة الجزائر في المنطقة على استعادة السلم في إطار الاتفاقيات الثنائية مع الدول المعنية"، في إشارة لإمكانية خروج الجيش في إطار اتفاق مع إحدى حكومات المنطقة، يفتح الباب أمام "المغامرة" بالمؤسسة في صراعات تعرضها للمخاطر، برأي معارضين للتحويل الجديد.

ولفت وزير العدل في مداخلة إلى أنه "سابقاً طلب من الجزائر المشاركة

الجزائر - أوجت مرافعة وزير العدل الجزائري أمام نواب الغرفة الثانية للبرلمان، حول دور ومهام الجيش الجزائري بموجب الدستور الجديد للبلاد، إلى أن السلطة لا زالت غير مطمئنة للخيار الجديد، في ظل استمرار اللغط حول التغيير الجذري في عقيدة المؤسسة العسكرية، وإمكانية توريطها في مستنقعات خطيرة بالمنطقة، لتكون بذلك الدرك الذي يدافع عن مصالح الآخرين في بؤر صراع مستعصية.

وصرح وزير العدل بلقاسم زغماتي، أمام نواب الغرفة الثانية للبرلمان (مجلس الأمة) على هامش عرض الوثيقة الدستورية الجديدة، قبل الذهاب إلى استفتاء شعبي عليها في مطلع نوفمبر المقبل، بأن "رفع الحظر عن مشاركة الجيش في عمليات بالخارج، لا يعني المشاركة في حروب، وإنما التدخل لحفظ السلم بعد انتهائها".

واعتبر البند الجديد في دستور البلاد، أبرز تحول سياسي قريب في مسار الجزائر، التي كانت تتمسك بالعقيدة الدفاعية لجيشها، وتحظر تخطيه لحدوده الجغرافية، بدعوى "الولاء لأبدييات ثورتها التحريرية ومبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين"، قبل أن تتم دسترة رفع الحظر وفتح المجال أمام مهام جديدة لجيشها في العالم والمنطقة على وجه الخصوص.

السلطة لا زالت غير مطمئنة للخيار الجديد، في ظل استمرار اللغط حول التغيير الجذري في عقيدة المؤسسة العسكرية

وذكر بلقاسم زغماتي، في كلمة أورد حيزاً كبيراً منها للمرافعة لصالح خيار رفع الحظر، بأن "الأمر لا يتعلق بخوض حرب.. نتدخل عندما تنتهي حالة الحرب وتحت غطاءات منظمات دولية وإقليمية"، في إشارة لمهام الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.



توجس جزائري من مغامرات خارجية محفوفة بالمخاطر

القوى الاستراتيجية والتجمع من أجل الديمقراطية العلمانيين، والأحزاب الإخوانية وبعض النواب المستقلين.

حيث حاز على تصويت الأغلبية النيابية ولم تمتنع عن التصويت إلا كتل صغيرة لأحزاب معارضة كجبهة

حاملته الانتخابية، ويراهن على تزكية شعبية للدستور بعد مروره الشكلي على غرفتي البرلمان في اليومين الماضيين،

في حروب بمنطقة ما، ورفضنا وبقينا أوفياء لهذا المبدأ"، وإن لم يسعها فإن الإشارات تتوجه إلى طلبات أميركية وفرنسية لدخول الجيش الجزائري في الحرب على الإرهاب بمنطقة الساحل الصحراوي، خاصة بعد سقوط حكومة بامكو العام 2012 تحت ضربات التنظيمات الجهادية.

وكانت قيادة الجيش قد أعلنت في وقت سابق عن دعمها وتأييدها للتحويل الجديد في مهام الجيش، حيث عبر قائد أركان الجيش الجنرال سعيد شنقرجة، عن انسجام الرؤية داخل أركان النظام حول التوجه المستحدث للمؤسسة العسكرية، في رد مبطن عن القائلين بإمكانية إثارة القرار لخلافات بين الفاعلين في مؤسسات الدولة.

وتعد دسترة المهام الجديدة للجيش، واحدة من المحاور الأساسية في البرنامج الإصلاحية للرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، التي تعهد بها خلال

مناورات عسكرية مشتركة بين الناتو والقوات الجزائرية

وأضاف بيان وزارة الدفاع الجزائرية أنه "ستقوم وحدة عائمة من قواتنا البحرية (الجزائرية)، بالتنسيق مع سفينة من المجموعة البحرية الدائمة الثانية للناتو، بتنفيذ تمرين في البحر من نوع باسكاس".

وتتميز "باسكاس" مناورة بين الجانبين حول المراقبة البحرية، وسبق أن نفذ الطرفان تمارين مماثلة بينهما في حوض البحر المتوسط.

لحلف الناتو، وأنها ستتوقف في الميناء لمدة ثلاثة أيام لتنفيذ تمرين مع وحدة بحرية محلية في إطار التعاون العسكري".

وأكد أن ذلك "يُندرج في سياق نشاطات التعاون العسكري بين وزارة الدفاع الوطني ودول منظمة الحلف الأطلسي في مجال الدفاع، بهدف تعزيز تبادل الخبرات وتطوير قدرات قواتنا المسلحة".

الجزائر - رست في ميناء الجزائر، فرقاطة من المجموعة البحرية الثانية التابعة لحلف شمال الأطلسي (ناتو)، تمهيدا لتدريبات عسكرية ستجري بين الطرفين.

وذكر بيان لوزارة الدفاع الجزائرية، أن "الفرقاطة الإسبانية رست في ميناء الجزائر". وأوضح البيان أن الفرقاطة من المجموعة البحرية الدائمة الثانية

الملف الليبي بوابة لتعاون روسي-مغربي أشمل

محمد مامون العلو

الرباط - توقعت أوساط سياسية أن يفتح الملف الليبي الباب لتعاون روسي -مغربي أشمل خاصة بعد أن حصدت الوساطة المغربية التي تجسدت في محادثات بوزنيقة الأخيرة نجاعة بإحرازها تقدماً في الحوار بين فرقاء الليبيين.

ويحث وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، مع وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف، الجمعة، مستجدياً الأوضاع في ليبيا، في ضوء نتائج الحوار الليبي الذي استضافه المغرب بمدينة بوزنيقة في الآونة الأخيرة بحسب وكالة سبوتنيك.

كما ناقش كل من سيرغي لافروف وناصر بوريطة سبل تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، في خطوة تمهد لمزيد من التقارب والتعاون حسب المتابعين. وتطرقا إلى الاجتماع الثامن للجنة الحكومية المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني، الذي سينعقد قريباً في موسكو.

وأكد بيان لوزارة الشؤون الخارجية الروسية، أن المملكة المغربية والاتحاد الروسي تحدهما رغبة مشتركة لتعميق الحوار السياسي بشأن الملفات الدولية والإقليمية الرئيسية. وأشارت مصادر دبلوماسية، لـ"العرب"، أن "روسيا تبحث عن شريك موثوق في حوض المتوسط والمملكة المغربية باعتبارها قطبا للاستقرار ستلعب أدواراً مهمة على المستوى

قوى ليبية تعلن تأسيس «مجلس برقة الأعلى»

طرابلس - أعلنت قوى اجتماعية وسياسية بإقليم برقة شرقي ليبيا، السبت، تأسيس "مجلس برقة الأعلى" للإسهام في الخروج من أزمات البلاد. وذكر البيان التأسيسي للمجلس، الذي نشرته وسائل إعلام محلية أن "تأسيس المجلس جرى بالتوافق بين القوى الاجتماعية والسياسية والخبراء والأكاديميين بالإقليم".

وأفاد البيان بأن "المجلس يعد ممثلاً للإقليم برقة (المنطقة الشرقية) في أي حوار سياسي مع شركاء الوطن (إقليمي) طرابلس (المنطقة الغربية) وفرن (المنطقة الجنوبية الغربية)، وعلى المستوى الإقليمي والدولي".

وأوضح أن المجلس يرتكز على عدة مبادئ وأهداف، من بينها، ضمان "حق" سكان برقة في اختيار شكل الدولة التي تلي تطلعاتهم الوطنية والمحلية. وأردف أن الهدف الفاني يتمثل في "المطالبة بحقوق برقة الاقتصادية والسياسية التي نص عليها دستور عام 1951، عند تأسيس الدولة الليبية".

ويتمثل الهدف الثالث للمجلس في "السعي لبناء نظام سياسي وإداري متكامل، وبناء آليات تحقق توزيعاً عادلاً للموارد المالية". أما الهدف الرابع فهو "ضمان التمثيل الحقيقي لبرقة في لجنة صياغة الدستور القادم، بما يضمن حقوق الإقليم الدستورية".

ولم يذكر البيان المزيد من التفاصيل حول الكيفية التي سيحقق بها المجلس أهدافه، أو الجهات التي سيعمل معها.

وفي تقرير مشترك صادر عن مجلس الشؤون الدولية الروسي واتحاد مبادرة الأعمال الإفريقية، يرى خبراء روس، أن هناك إمكانية لبناء نظام متعدد الأطراف للتعاون بين روسيا والقوى العالمية مع المجتمع الإفريقي ضمنهم المغرب، إذ يستند هذا التعاون على مبادئ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.

روسيا تتابع الحوار الذي تم بين الفرقاء الليبيين في بوزنيقة بالمغرب، والذي حظي بإشادة إقليمية ودولية واسعة

ويبين محمد عصام العروسي أستاذ العلاقات الدولية، أن الاستراتيجية الروسية تتطوي على قدر كبير من البرامعاتية على وجه الخصوص حيث تحافظ روسيا على سياسة "الحياض الإيجابي" بشأن القضايا الرئيسية لدول شمال أفريقيا لاسيما في ما يتعلق بقضية الصحراء المغربية".

ويخلص خبراء في الاستراتيجيات الأمنية أن تواجد روسيا بأفريقيا تفرضه الصراعات الدولية على الثروات المعدنية والأسواق التجارية، ولهذا تريد موسكو توسيع نفوذها في القارة الإفريقية من بوابة تفاهات عميقة مع المغرب الذي بدوره عاجز على تنويع شركائه وبناء علاقات دولية قوية يطبعها التعاون.

أفضلية في تعزيز موقعه السياسي والدبلوماسي والاقتصادي. وفي سياق الأحداث المتسارعة بالمنطقة يرى صناع القرار بموسكو أن موقع المغرب حيوي في ظل إعادة تشكيل التحالفات الدولية والإقليمية، وهي تراهن على تعاون وثيق مع الرباط في المنطقة المتوسطية والساحل والصحراء.

وتتابع روسيا الحوار الذي تم بين الفرقاء الليبيين في بوزنيقة بالمغرب، والذي حظي بإشادة إقليمية ودولية واسعة، حيث ثمنت الأمم المتحدة الدور المغربي الفاعل. وأكد المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، أن "المملكة المغربية لعبت، منذ بداية الأزمة الليبية، دوراً بناءً وساهمت في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع الليبي".

ويعد حضور المغرب الفاعل ضمن الحوار الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة وقوى دولية منها روسيا ضامناً لترتيبات سياسية تخدم استقرار ومستقبل المتوسط بشكل خاص، وكذلك لاعتماد المملكة منهجية مبتكرة في ما يخص التعاطي مع تحديات منطقة الساحل والصحراء التي تضم مالي، البلد الذي يحظى باهتمام موسكو بشكل كبير. ويرى خبراء في العلاقات الدولية أن روسيا تعي جيداً العلاقات التي راكمها المغرب داخل غرب أفريقيا بشكل خاص فهي تعمل جاهدة على تعزيز شراكتها الاستراتيجية معه باعتباره حليفاً لذلك الدول ويملك خيارات سياسية متعددة.

الرئيسية بعدما استعرضت، قبل أيام بمناسبة الذكرى الـ62 لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، أبرز محطات التعاون التي طبعت المرحلة، حيث أكدت التزام البلدين بتعميق الحوار السياسي بينهما حول القضايا الدولية والإقليمية، من خلال اتصالات منظمة بين وزارتي خارجيتهما، وعبر العلاقات بين البرلمانيين المغربي والروسي، التي تشهد تطوراً مستمراً.

وحسب مراقبين يعد الملف الليبي أحد المواضيع التي تحظى باهتمام روسيا وضمن المحاور الاستراتيجية التي تركز عليها في غرب بحر الأبيض المتوسط ومنطقة الساحل الإفريقي، ونظراً لنجاعة وحيوية الدبلوماسية المغربية يرى هؤلاء أن تقاطع المصالح الدولية في المنطقة يعطي المغرب



دبلوماسية مغربية نشطة